

المجتمع الإسلامي المعاصر

● المجتمع الإسلامي المعاصر في القرن العشرين هو وريث المجتمع الإسلامي الحديث في القرن التاسع عشر .

والثورة الصناعية في غرب أوروبا في القرن الثامن عشر ، التي وسعت الفجوة في الرعايا الاجتماعية ، وفي توزيع الأرباح الصناعية ، وخلقت بذلك توترا بين رؤوس الأموال من جانب آخر ، انتهى بقيام فلسفة كارل ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبمطالبة هذه الفلسفة :

بالثورة الدموية العمالية العالمية ضد أصحاب رؤوس الأموال ،

والغاء الملكيات الخاصة ،

واعامة مجتمع لا طبقي فيه ،

... هذه الثورة الصناعية هي التي عرضت الأمة الإسلامية في أفريقيا وآسيا ومجتمعاتها المختلفة الى الاستعمار الغربي لضمان الحصول على المواد الخام ، وبأسعار منخفضة من بلاد الأمة الإسلامية ، ولجعلها سوقا استهلاكية للمصنوعات الغربية ، وبالأخص مصنوعات النسيج ، تباع فيها هذه المصنوعات بأثمان مجزية ، أي بأثمان مرتفعة .

وبهذا الازدواج في خفض أسعار المواد الخام ، ورفع المصنوعات منها نتحقق الأرباح الوفيرة لأصحاب المصانع الغربية أولا ، ثم للاقتصاد القومي في البلاد الصناعية ثانيا .

تعرضت المجتمعات الإسلامية في أفريقيا وآسيا - كما تعرضت مجتمعات

أفريقية وآسيوية أخرى - للاستعمار الأوروبي ، وللغزو المسلح من البلاد الصناعية الأوروبية .

وقبلت هذه المجتمعات الإسلامية الاستعمار الغربى ، لأنها كانت آنذاك تمثل قمة الضعف فى المجتمعات البشرية . وهو ضعف :

الأمية ،

والتفكك ،

والطائفية ،

والتخلف فى مجالات السياسة ، والاقتصاد ، والثقافة .

وإذا سيطر الضعف على مجتمع ما سيطرت الأنانية ، والفردية على اتجاهات الأفراد وعلى مساعيهم .

ومعنى ذلك :

شيوع الانتهازية فى السلوك ،

وتخلف المعنى الوطنى أو القومى فى معاملة الأجنبى ولو كان :

غازيا ومستعمرا .

لم يقدر الاستعمار الغربى أن يكون احتلاله للمجتمعات الإسلامية قصير الأجل . ولذلك وضع خططه على أساس أن تكون هذه المجتمعات فى « تبعية » لقيادته السياسية والاقتصادية :

فعمد الى مجال الثقافة وأبعد بعض عناصر التراث القومى ، وأضعف البعض الآخر فى مناهج التعليم . واستعاض عما أبعد أو أضعفه بعناصر ثقافية غربية توحى بعظمة الغرب ، وبسلامة قيادته ، وبإعتماد فى التبعية عليه .

وقد أضعف وضع الإسلام فى المناهج التاريخية والتعليمية لا ليحول نظرة الناشئة عن الماضى الإسلامى نحو المستقبل الغربى فقط ، ولكن أيضا : لأن الدول المستعمرة نفسها قد تبنت بعد الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر فى سياسة الدول نظريا « مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة » فأرادت أن تطبق هذا المبدأ فى سياستها الاستعمارية فى المجتمعات الإسلامية .

ومننذ عرضت هذه المجتمعات توجيه « العلمانية » في التعليم ،
والسياسة :

أما في التعليم فقد غص النظر في مناهجه عن القيمة الذاتية للإسلام
كمصدر لتكوين المجتمع الإسلامى ، ولتاريخ الأمة الإسلامية . وربما
ألصقت بالإسلام تهم : الضعف ، والتخلف ، والجهل الذى يسود المجتمعات
الإسلامية إذ ذاك . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : فقد عزل الأزهر وشبيهه من المؤسسات الإسلامية
في تلك المجتمعات عن الحياة العامة ، وعن اعتبار العصر وتوجيه الوقت ،
ليصبح عديم الفاعلية وإن بقى أثرا من آثار التاريخ .

وأما في السياسة فقد فصلت المجتمعات الإسلامية بعضها عن بعض ،
وأوهنت الروابط بينها ، بحيث : أن أحداث أى مجتمع منها لا يحرك
بقية المجتمعات الأخرى بل ولا يثيرها ، ولو كانت تلك الأحداث تصور
وحشية المستعمر في الكبت والقمع والاذلال والاستغلال في أى من هذه
المجتمعات .

وبعد مرور جيل على توطين التوجيه الغربى في المجتمعات الإسلامية —
في ظل الاستعمار — ابتدأت التبعية لتفكير الغرب وفلسفته تظهر وتشتد .
وبقدر ظهور هذه التبعية بقدر ضهور الاصاله وضيق نطاق القيم الموروثة
في التأثير على التوجيه في هذه المجتمعات .

وبعد مرور جيلين أصبح الغرب قبلة المسلمين ، وموضع نظرهم ،
وأصبحت :

نظرياته في الفكر والاقتصاد ،

وأساليبه في الأدب والسلوك ،

بجانب علمانيته في الفصل بين الدين والدولة ، وتوجيهه السياسى —
كمصانعه في الانتاج ومصنوعاته في الاستهلاك — لا غنى عنها لى من هذه
المجتمعات .

بل أصبحت لغة الغرب لغة مفضلة في الحديث،والدراسة ، والكتابة ،إذا

تقيست باللغة القومية التي لا يستعملها الا العسامة والمثقفون من اشباه الاميين .

عرفت المجتمعات الاسلامية اذن « العلمانية » أو الفصل بين الدين والدولة .

وعرفت نظم الغرب في الادارة ، والتعليم ، والسياسة ، ونظمه الاقتصادية والمالية ،

كما عرفت مشاكله وأوضاعه الاجتماعية . وأصبحت هذه المشاكل في زيادتها ، أو في تعقيداتها ، وفي حلولها تجد لها صدى مباشرا في المجتمعات الاسلامية اذ ذاك .

ومن الاوضاع الاجتماعية التي عرفها الشرق الاسلامي المحتل عن الغرب وضع الطبقة في المجتمع الأوروبي . ومحاولة الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر بشعاراتها الثلاثة .

الأخوة ،

والمساواة ،

والحرية ،

... تغيير وضعه ليكون مجتمعا انسانيا وليس مجتمع عبيد واحرار . وارتبطت المجتمعات الاسلامية آنذاك ارتباطا وثيقا بكل ما يحدث ، أو يصدر من أوروبا الى الشرق الاسلامي في أية صورة كانت ، وأصبحت التبعية في الانفعال بها واضحة لا ريب فيها ، بحيث كاد يعتبر هذا الشرق الاسلامي مرآة للغرب تنعكس أحداثه وقضاياها ، ومشاكله وتفكيره واسلوبه في الحياة ، عليها في جلاء .

وجاء القرن العشرون وابتدأت العلاقة السياسية بين الغرب المستعمر والشرق الاسلامي تتخلخل أو تضعف ، واشتدت المعارضة الوطنية وانفصلت عن مطلب رئيسي لها وهو : « الاستقلال » .

والمقصود بالاستقلال في الدرجة الاولى ، هو الاستقلال السياسي ، أي قيام حكم وطني . ثم الجلاء العسكري ان كانت هناك قوات اجنبية تعسكر رمزا للاحتلال ولقوة المستعمر الغربي .

وظهرت المعارضة الوطنية للاستعمار الغربى على اشدها فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى ، والثانية . وأبتدا يدرك الغرب المستعمر : ان الحكم الأجنبى المباشر ، أو فى صورة مقنعة ، ليس له بقاء فى المجتمعات الاسلاميه . ولكن مع ذلك كان يماطل بعله أو بأخرى فى قيام الحكم الوطنى ، أو فى الاستقلال السياسى للبلد الاسلامى ، وفى سحب قواته خارج أراضيه .

ومع هذه المماطلة كانت تقوى روح الكراهية للغرب . ولكنها لم تكن تتعدى النقد الميرر لأسلوبه السياسى . الى أن جاءت الحرب العالمية الثانية وانتهت بما انتهت اليه من زوال نفوذ « المحور » فى العالم ، وانضمام الشرق الشيوعى الممثل فى الاتحاد السوفييتى الى الغرب الممثل للاستعمار والعلمانية فى النفوذ أو فى محاولة تقسيم النفوذ فى عالم القرن العشرين .

وقد استفاد الاتحاد السوفييتى فى مجال الزعامة العالمية بكَراهية الدول التى كانت تحت الاستعمار الغربى للغرب ولسياسته . فأعلن معاداته للاستعمار ، كما أعلن مساعدته بالسلاح والعتاد للتخلص من هذا الاستعمار أو من بقاياها .

وقد كان لهذا الاعلان صدها فى التحول العاطفى من الغرب «الرأسمالى» الى الشرق « الماركسى » أو « الشيوعى » لتحقيق الاستقلال الذى كان أملا وطنيا ، وظل كذلك ، والذى تعتبره تلك الدول رمزا لكرامتها ، ومن كثرة مماطلة الغرب المستعمر غيه كانت تعده أملا بعيد الوقوع .

وكانت احدى النتائج التى أتت بها الحرب العالمية الثانية بالنسبة للعالم ادراك الدول المستعمرة فى الغرب وجوب العدول عن الاستعمار كلية ومنح البلاد التى ما زالت تحت الاستعمار استقلالها ، وانشاء علاقات تتسم بالمساواة فى الاعتبار وفى المعاملة السياسية والاقتصادية . وتطلى هذا الادراك بعد قيام الأمم المتحدة ووضع دستورها فى سنة ١٩٤٨ .

وأخذ الاستعمار يتراجع ويتقلص ، لا بفضل الاعلان السوفييتى لناواة الاستعمار ، ولكن بفعل الدول المستعمرة نفسها ، ضمانا لمستقبلها فى معاملة حسنة مع الشعوب التى كانت مستعمرة ، ومنحت أو تمنح استقلالها .

ومنذ النصف الثانى من القرن العشرين كانت حركة التراجع للاستعمار الغربى فى سرعة واضحة ، حتى أصبح العالم اليوم لا يكاد يجد مستعمرة باقية الا وعد باستقلالها فى وقت لاحق .

وانتهى بذلك اليوم الاستعمار الغربى . لكن كراهية المعارضة الوطنية لهذا الاستعمار لم تنته — وان لم تكن على قوتها فيما مضى — بالنسبة للدول التى كانت لها مستعمرات . كما ان التحول العاطفى نحو الاتحاد السوفييتى — بفضل دعايته القوية ودعاية عملائه فى افريقيا وآسيا تحت شعار حركات التحرير — لم يخف ، ولم يضعف .

وانما لهذا التحول العاطفى عدل الاتحاد السوفييتى فى استراتيجيته السياسية : فالغى ظاهرا « الثورة العالمية » وأعلن « التعايش السلمى » مع الاستمرار فى الحرب الباردة ضد الرأسمالية الغربية ، وبالأخص ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، بالاستهجان ، والتهديد ، والتقيح ، والتقليل لكل ما يجرى فيها وما يتصل بمظاهر الحياة والسياسة الأمريكية . ثم من جانب آخر بالاشادة بكل ما يأتى به الاتحاد السوفييتى ولو كانت أساسه الاحصائيات أو البيانات المصطنعة .

والبلاد التى استقلت حديثا عن النفوذ الغربى فى افريقيا وآسيا وجدت فى الاتحاد السوفييتى بسبب تغيير استراتيجيته السياسية ، ثم بسبب رواسب الكراهية للغرب التى تبقّت بعد الاستقلال فى مجتمعات هذه البلاد سندا تستند اليه فى السياسة الدولية .

وبعض هذه البلاد يستقبل هذا التغيير السياسى للاتحاد السوفييتى فى حذر واحتياط . والبعض الآخر تدفعه روح الكراهية للغرب الى تغيير نظام الحكم كلية ليساوتق النظام الآخر المقابل ، وهو نظام السوفييت .

فيعلن الاشتراكية الماركسية ،

ويلغى الأحزاب السابقة ،

ويؤسس نظام الحزب الواحد ،

ويفرض الرقابة على وسائل الإعلام ،

ويناوئ الدين ويلغى الاوقاف الدينية فى شتى صورها .

وقد يقيم من بين أجهزته الدعائية جهازا دينيا ، ليقوم بتغطية شل فاعلية الدين ويشارك في القضاء على أموال الاوقاف الدينية .
وهكذا توطن في المجتمع الاسلامى الحديث في القرن التاسع عشر :
النظام العلمانى الغربى في التوجيه بكل ما له من آثار ،
وكذلك النظام السياسى الديمقراطى ، وهو نظام الأحزاب والملكية
الفردية ،

والنظام الاقتصادى وهو المباشرة الحرة لرؤوس الأموال ،
والنظام الادارى في دواوين الحكومة ،
والنظام القضائى في المحاكم المختلفة .
وورث المجتمع الاسلامى المعاصر في القرن العشرين هذه النظم الغربية .
وبعد الاستقلال السياسى وجد نفسه أمام نظم أخرى تحكم المجتمع
وهى النظم الاشتراكية الماركسية .

وبسبب روااسب الكراهية للغرب التى ترسبت بعد المعارضة الوطنية
للسياسة الغربية الاستعمارية في ظل الحماية والاستعمار ، ثم بسبب
البريق اللامع للسياسة السوفييتية التى بشرت بها بعد النصر في الحرب
العالمية الثانية من أجل المنافسة في زعامة العالم السياسية والاقتصادية .
ماثلت بعض المجتمعات الاسلامية الى قبول النظام السوفييتى في الحكم ،
كراهية للغرب من جانب ، وأملا في سند السوفييت لبقاء الحكم من جانب
آخر .

والمجتمعات الاسلامية التى قبلت نظام الحكم السوفييتى أو النظام
الماركسى اللينينى ، بعد توطن النظام الغربى ، وبالأخص اتجاه العلمانية .
زاد فيها بقصد أو بغير قصد : اضعاف الدين ، وهو الاسلام .

وربما تستعيز عنه باسم « القيم الروحية » اذا لم ترد قيادة المجتمع
مناجاة الراى العام المحلى أو العالمى الاسلامى بالغاء الدين .

واسم القيم الروحية تعبير بديل عن الغاء الدين وابعاده كلية .
ومثل هذه المجتمعات الاسلامية التى قبلت النظام الماركسى اللينينى
لا يعد قبولها لهذا النظام استمرارا فحسب في اتجاه العلمانية وابعادا
للالسلام عن التوجيه . وانما يعتبر قفزا راديكاليا في القضاء عليه .

وهذه المجتمعات التي قبلت النظام السوفييتي بعد استقلالها السياسي بسبب كراهيتها للغرب لم تكن مجبرة على قبوله اطلاقا ، كما لم تكن ملزمة باستمرار الأخذ بالنظام الديمقراطي الغربي في الحكم ، لأنه غير متعين حينئذ .

وانما الاتجاه الوطني والتاريخي ... وانما الأصالة وعدم التبعية للشرق أو الغرب كانت تبدو واضحة في تأسيس نظام الحكم في المجتمع الإسلامي ، بعد استقلاله على الأيديولوجية التاريخية التي ورثها ، وعرف بها ، وعاش مكافحا للاستعمار الغربي من أجلها ، ونجح في مكافحته ومعارضته بسببها وحدها ، وهي الأيديولوجية الإسلامية .

وهذه الأيديولوجية الإسلامية تستطيع ان تفي بحاجات المجتمع المعاصر في نظام الحكم ، كمجتمع قوى بناء . ولكنها من غير شك لا تستطيع ان تستجيب للانطلاق الفردي في اشباع الشهوات كما هو يجري في المجتمع الرأسمالي الغربي ، ولا ان توافق اطلاقا على الارهاب والاكراه ، والاستبداد ، والاستعلاء كأدوات في نظام حكم المجتمع ، كما هو التطبيق العلمي للفلسفة الماركسية اللينينية لثورة « البروليتاريا » . ووفاء الأيديولوجية الإسلامية بحاجات المجتمع المعاصر يقوم :

أولا : على تحقيق « الحرية الفردية » التي ثبت أنها تتميز بها على النظامين الغربي والشرقي في الحكم على السواء ، والتي هي كذلك البداية الضرورية لوجود المستوى الانساني في الفرد .

وإذا كان وجود الفرد هو وجود انساني فالمجتمع الذي يتكون منه هو مجتمع انساني بالضرورة . وعندئذ سيكون التعاون ، والفهم الجماعي المشترك بين الافراد ، والتقدم في البناء البشري والمادى من النتائج الضرورية لوجود المستوى الانساني للفرد .

ولكن الأخذ بنظام الأيديولوجية الإسلامية في ادارة وتوجيه المجتمع الاسلامي يتطلب من القادة الذين يباشرون الحكم :

أولا : التخلي عن ذلك الوهم الذي ينسج تعارضا او عداا بين « العلم والدين » . فان ذلك كان قضية خلقتها الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر انتقاما من الكنيسة ، بسبب مساندتها للطبقة الأرستقراطية في

المجتمعات الأوروبية السابقة على الثورة ، على نحو ما تطالب الأيديولوجية الماركسية بإلغاء الدين وتقويض مبادئه كإجراء انتقامي ضد الكنيسة وسلطتها كذلك فيما تدعيه من مساندتها للأثرياء في مواجهة العمال ، وكوثاية من كشف « اللاأخلاقية » و « اللانسانية » التي تضمنها مذهب « المصلحة » أو « البرجماتزم » الذي تأخذ به إذا بقي للدين اعتباره في ظل الحكم الماركسي . والفصل يجب أن يكون بين الدين والكنيسة ، وليس بين العلم والدين .

ثانيا : الإيهان بالمصلحة العامة للمجتمع ، دون مصلحة بعض الأفراد الشخصية . إذ عندئذ يكون هناك مجال للالتقاء مع مبادئ الإسلام في نظام الحكم . إما تحقيق مصلحة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر أو تحقيق مصلحة القلة على حساب الكثرة ، فسيبيله أحد نظامي الحكم في المجتمع الأوروبي ، إذ في ظل واحد منهما تنشأ أرستقراطية المال ، وفي ظل الآخر توجد أرستقراطية السلطة والجاه .

ثالثا : الفهم للإسلام كنظام للإنسان في إنسانيته : في سلوكه اليومي ، وفي سلوكه الجماعي ، وليس كنظام للبادية ، أو للتبعية ،

أو لوقت مضى ، ولم يعد ،

أولجنس معين من البشر ، دون بقية الناس .

... مما يثيره المغرضون من الباحثين الصليبيين ، أو الأيوون والسطحيون من المثقفين ، أو مما تقصه المزاعم الإسرائيلية في كتب التراث الإسلامي .

رابعا : الإدراك الواسع لمبدأ : أن قيادة الأفراد لا تكون باغراء المنفعة المادية ولا بإثارة لعباب اللسان بالوعود بمتعة البطن والفرج وحدهما . فالإنسان مزدوج في تركيبه وطبيعته . وتأکید جانب واحد في مركبه هو بمثابة كبت للجانب الآخر فيه . وذلك يعنى محاولة تحويله الى عنصر واحد ، على الضد من طبيعته التي خلق عليها .

وثنائية الإنسان ، هي ثنائية الوجود ، وثنائية الحياة :

فالإنسان إذا كان جسما ونفسا فهو مادة وروح ويحيا ويموت ،
والوجود إذا كان متعددا فمعه الى واحد ، ومصير الواحد في
الوجود بدوره الى تعدد .
والحياة إذا كانت نهاية لفناء أو عدم ، فهي مقدمة ضرورية للفناء
والعدم مرة أخرى .

... وهذه الثنائية تفرض حتما أن يؤخذ في اعتبار التوجيه :
المعاني الانسانية :
كالإخلاص ،
والصبر على المشاق ،
والوفاء بالوعود والعهد ،
والمشاركة في العواطف ،
والتعاون في يسر الحياة وعسرها ،
والشجاعة والاقدام في الدفاع عن المبدأ ، والوطن ، وفي انقاذ المستغيث ،
والتهذيب في القول والعمل .

... مما تكونه « الروحية » بجانب التكافل على دفع الحاجة المادية
والمشاركة في اقتسام نعم الله ، لا على أساس : أن المعطى متفضل على
الآخذ صاحب الحاجة ، وإنما على أساس أن النعم كلها من الله وللجميع . .
« **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى
رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء** » (١) .

وهذه الروحية هي روحية الاسلام وليست روحية الفلسفة .

● وفي تطبيق النظام الرأسمالى في المجتمع الاسلامى — على عهد
العلمانية ، والاستعمار الغربى — لم يشجع هذا النظام الربا والتعامل به
فحسب في أوسع دائرة في جوانب الاقتصاد والمال . وإنما شجع على
إلغاء الزكاة الواجبة . واستأصل هذه العبادة الاسلامية التى هي حجر

الزاوية في التكافل الاجتماعى من جانب ، وفي توفير وسائل الدعوة الى سبيل الله قوية ومتجددة .

فالزكاة هى مصدر التمويل لدفع حاجة المحتاج عن عجز أو عن عارض مؤقت بجانب ما له من آثار أخرى على ابعاد الدين عن التوجيه ، ولدفع غرم الغارم في سبيل الأمة وبقائها متماسكة قوية ، وللاستمرار في الدعوة الى الله .

وليست الزكاة مصدرا لتمويل ما يطلبه الناس في حياتهم المدنية من مرافق ، وطرق وخدمات تعليمية وصحية ... الخ .. فذلك متروك أمره لاتفاق بين سكان الحى أو المدينة أو البلد ، أو لتبرع المتبرع منهم في سبيلهم جميعا .

والزكاة اذن شئ يختلف عن « الضرائب » التى أتى بها نظام الحكم الغربى لسد الحاجات المدنية ، وأخذت بها المجتمعات الاسلامية .

ولا تغنى عنها الضرائب اطلاقا . اذ سبيل كل منهما مختلف ، ووجهة أحدهما تغاير وجهة الآخر .

ولذا استغنى المجتمع الاسلامى بالضرائب عن الزكاة — ومع ذلك الغيت الأوقاف على الشئون الاسلامية — فالاهمال ، والنسيان ، ثم الفناء أمور مترتبة للدعوة الاسلامية حتما . فضلا عما ينتظر من فتح ثغرات داخل المجتمع الاسلامى يطرد منها الى خارجه : معنى التكافل والتضحية في سبيل الأمة . وهما أساسان ضروريان لتخفيف حدة الحقد بين الفقير والغنى ، ولتقوية روح المؤازرة للمكوب في ماله ، أو الساعى به لدفع الفتنة في الأمة ، أو رد الاعتداء عليها ، ولتشجيع التخلص من الرق في صورته القديمة . أو الاستعباد في صورته الجديدة ، وتوفير الحرية الفردية والجماعية ، والكرامة الانسانية لمن اضطروا الى عدم ممارستها في سلوكهم وتصرفاتهم بسبب ما .

و « الرقاب » التى جاءت كمصرف من مصارف الزكاة ليست هى رقباء النظام الماضى وحدها . وانما هى كذلك الرقباء التى تستعيد أو

تضطهد في ظل القرن العشرين ، وفي عهده التكنولوجي ، وجهالته-
الانسانية المظلمة .

وفي النظام الماركسي في الحكم في أي مجتمع اسلامي في الجانب-
التوجيهي لا يلغى فيه الدين عملا وتطبيقا ، ولا تلغى الأوقاف الاسلامية-
موضوعا وهدفا فقط ، بحكم معاداة الماركسية للدين ومصادر الدعوة-
اليه . وانما بالاضافة الى ذلك :

تعطل الزكاة كفريضة وعبادة .

ويعطل الحج كفريضة وعبادة .

ويلغى الميراث ونظامه .

... اذ الغاء الملكية الفردية ، وتحديد اجسر الانسان على قدر-
انتاجه ، ثم فيما بعد على حسب حاجته ... لا يترك فائضا من مال-
تخرج منه الزكاة ، او تؤدي منه فريضة الحج ، او يوزع كميراث .

وأجر الانسان على قدر الانتاج ، وان كانت عبارة تتسم بالمرونة في-
التحديد ... فان واقع الامر ان انتاج الفرد مقيد بالحد الأدنى لطاقة-
المستوى العادي من الأفراد في هذا النظام الماركسي . على معنى : ان-
الفرد الذي له طاقات واسعة على الانتاج والحركة لا يمكن من العمل-
الا بمقدار الآخر صاحب الطاقة المحدودة معه في العمل . فقلما يؤجر-
على عمل اضافي ، وقلما كذلك ينتج انتاجا خاصا به يربح به ربحا-
وراء أجر الدولة . والعمل من أجل ذلك يسير في الدولة بخطوات-
البطء ، وحسب مستوى البليد في الانتاج .

ويحاول الإصلاح الاقتصادي الماركسي الآن أن يخلق في مجالات العمل-
ما يسمى : بـ « الحوافز الفردية » دفعا بالانتاج في خطوات أسرع-
وأجود ، وتلافيا للكسل في العمل أو البلادة فيه .

وفي واقع الأمر ليس هناك كسل أو بلادة . وانما الشأن يعود الى-
انزال النظام نفسه أصحاب الطاقات الكبيرة والواسعة من الأفراد الى-
مستوى الأمل والأدنى منهم ، توسيعا لفرص العمل للمتغلبين . ومجالات

الانتاج والخدمات في هذا النظام ينظر اليها على أنها مصادر رزق وتعيش ، قبل أداء الخدمات واعداد الانتاج في ذاته .

وفي المجال الاقتصادي يستورد المجتمع الاسلامى المقلد لنظام الحكم الماركسى اللينينى حلولاً لمشاكل لم تقع بعد . ثم قد يضطر من اجل التبرير الفلسفى الماركسى الذى يدور حول « الصراع الطبقي » الى تصور قيام المشاكل ، باقامة الدولة لبعض المصانع كى يطبق الحل الذى يدعى : انه علاج هذا الصراع فى الفلسفة الماركسية .

فالدولة عندما تقيم بعض المصانع ليعمل فيها بعض العمال لم يكن هناك مشكل هو استغلال صاحب العمل للعامل ، وبالتالي لم يكن هناك صراع طبقي يستوجب النداء بسيادة العمال والسخط على استغلال رأس المال . والدخول فى مثل هذه الدائرة تضيق للوقت من جانب ، واثارة للأحقاد على أشخاص متوهمين من جانب آخر . اذ الدولة هى التى تملك وليس غيرها ، وملكها ملك عام للجميع .

والوضع الاقتصادى فى المجتمع الاسلامى قبل أن تقيم الدولة بعض المصانع ليس هو الوضع الاقتصادى للمجتمع الصناعى الغربى ، الذى أوحى ظروفه والنتجوات فى الرعاية والخدمات التى كانت موجودة بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة ، وعمال المصانع بنشأة الفلسفة الماركسية لصالح الطبقة العمالية . فالمصانع التى تكون موجودة اذ ذاك — ان وجدت — رغم قلة عددها ليست بذات بال فى الانتاج . والعمال الذين يعملون فيها قلما تصل نسبتهم الى مجوع الشعب الى واحد فى المائة . ومع ذلك ربما تكون ظروف العمل فيها افضل بكثير من ظروف تلك المصانع التى كانت على عهد كارل ماركس فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا أو أوروبا الغربية .

وحديث مثل هذه المجتمعات عندئذ عن « الرأسمالية » واستغلالها ، وعن الصراع الطبقي ، وهو حديث لا موضوع له ، وهو شعار لدعوة المؤازرة للحكم القائم أكثر منه تعبيراً عن حقيقة واقعة .

أما الملكيات الزراعية فى المجتمعات الاسلامية التى يعتبرها النظام

الماركسى المستورد « اقطاعا » فغالبيتها ليست باقطاع ، لا من حيث حجمها فحسب ، ولكن من حيث أصل ملكيتها أيضا . انها كثيرا ما تتجمع بسبب النشاط الفردى .

ربما فى بعض المجتمعات يكون تجمعها بسبب سياسى ، أو بسبب غير مشروع من الوجهة الانسانية . عندئذ تطبيق « التأميم » على جميع الملكيات التى تسمى اقطاعا فيه مفاجأة للعدل من جانب ، وكبت للنشاط الفردى من جانب آخر ، هذا النشاط الذى تحتاجه المجتمعات الاسلامية بعد استقلالها السياسى . لأن المعروف أن النشاط الاقتصادى كله فى مرحلة ما قبل الاستقلال فى المجتمعات الاسلامية يكون على الأقل تحت اشراف « الأجانب » ان لم يكن منهم واليه . غاذا وضع تحت اشراف الدولة تطبيقا لنظام الماركسية كان معناه : الحيلولة دون وجود فرصة للممارسة الفردية بين الوطنيين واطهار نشاطهم وطاقاتهم ، وكان معناه أيضا : بقاء هؤلاء الوطنيين متواكلين فى هذا الجانب الاقتصادى بعد الاستقلال السياسى ، كما كانوا من قبله متواكلين على النشاط الأجنبى فيه .

وفى المجال السياسى يستورد المجتمع الاسلامى الذى يأخذ بالماركسية اللينينية مبدأ « سيادة الطبقة العاملة » من عمال المصانع والفلاحين فى الأراضى الزراعية ، على ما يسميها بالطبقة البورجوازية او طبقة المثقفين . وهى الطبقة الباقية فى المجتمع بعد تطبيق النظام الماركسى .

أما طبقة أصحاب رؤوس الأموال ورجال الاقطاع ، كما يسميها ، وهم الأثرياء نوعا ما ، فتصبح الطبقة المنبوذة ، بعد أن تجرد من ثروتها، ومن اعتبارها السياسى والمدنى ، والاجتماعى ، ويحكم عليها بالحرمان بدعوى انها كانت مستغلة لأدمية العمال عن طريق ثرواتهم .

ويتضح مبدأ سيادة الطبقة العاملة فى ضمان الأغلبية أو الصوت الراجح فى المجالس الاستشارية العديدة ، وفى التكوين الحزبى لنظام الحكم . وهى بحكم مستواها الثقافى والفكرى يستحيل عليها أن تعطى الراى ناضجا فى المصالح القومية والمشاكل الكبرى التى تواجه المجتمع سواء

بالنسبة لآحواله الداخلية ، أو في علاقته مع المجتمعات الأخرى . ولذا
بؤول أمر مشورتها الى من له المنفعة في تطبيق هذا النظام في احتفاظه
بالسلطة .

أثر تطبيق الفلسفة الأوروبية في المجتمع الاسلامي المعاصر

وعلى أية حال استمرار تطبيق النظام الرأسمالي في المجتمع الاسلامي
نقل الى روح الطبقيّة التي تصاحبه في الغرب .

وربما يحس الأثرياء في نفوسهم أنّذ بأنهم يكونون طبقة خاصة تعلو
ما عداها بسبب المال والثراء . وربما توحى اليهم هذه الروح أكثر :
أن لهم نفوذا يجب أن يمارسوه في توجيه الحكم والسياسة ، لصالح
أنفسهم أو لصالح المال . وربما يمارسونه فينجحون للصالح الخاص في
ممارسته ، وربما يسعون الى الاستمرار في ممارسة السياسة ما داموا هم
أقوياء بالمال .

وفي مقابل هذا الاحساس يشعر المثقفون بأنهم ، لكي يتوفر لهم
مستوى معقول ومقبول في المعيشة ، يجب أن يكونوا في خدمة الأثرياء
بأقنانيتهم ، وبفكرهم ، وبعلمهم ، وأدبهم ، وفلسفتهم ، وفي إدارة الأعمال
ومصالح الخدمات ومواطن الانتاج .

ويظل عمال الانتاج والخدمات على ما لهم من احساس يوحى به
تصرفات الأثرياء المباشرة قبلهم ، كذلك تصرفات المثقفين في موافقتهم
أزاء هؤلاء الأثرياء وأزاء العمال أنفسهم .

وبهذا تبدو في المجتمع الاسلامي ظاهرة الطبقيّة وكأنها قائمة وأصلية
وهي في واقعها لم تكن الا مصطنعة وعارضة .

فليست هناك وراثه في الاحاسيس والامتيازات تنقل من جيل الى
جيل في مجموعة مغلقة من الناس في أي من المجتمعات الاسلامية كما هو شأن
الطبقات . وانما هو أمر مؤقت ينبه اليه الثراء الطارئ ، ويقبله النفاق
بين المثقفين ، ويخضع له العمال وهم الأكثر حاجة الى أموال الأثرياء .

غذا اخذ بالنظام الماركسى ، بدلا من هذا النظام الرأسمالى ، فى المجتمع الاسلامى بعد الاستقلال السياسى ... يصبح ما كان يبدو على انه ظاهرة طبقية عند الاستمرار فى النظام الغربى — وكأنه حقيقة مقررة الآن . فالدعوة الى الماركسية اللينينية لا تقبل اطلاقا الا اذا عمق الاحساس بالطبقية ، وبالأخص فى نفوس العمال والفلاحين ، وهم الذين تركز عليهم الدعوة .

والذى كان مصطنعا وعارضا بالأمس فى ظل النظام الرأسمالى يصبح اليوم تحت الحكم الماركسى حقيقة ، او يفعل بشأنه على انه حقيقة لا تقبل واغنيها الجدل ، فضلا عن الشك .

ولكى تنمى الماركسية — ما يسمى بالروح الطبقية فى المجتمع الاسلامى الذى يطبقها تأخذ :

فى التنديد بالاثرياء .

والعمل على ادخال « الرجعية » ، والقصد بها الدين لا غيره .

وادخال الاستعمار .

وهما — الرجعية والاستعمار — هدفنا الماركسية فى الحرب الباردة وبالأخص منذ اعلان التعايش السلمى فى سياسة الاتحاد السوفيتى ، فيما تستهجنه وتثير افعال الطبقة العاملة ضده . بحجة أن كليهما كان يساند — ولم يزل يساند — استغلال رأس المال لانسانية الطبقة العاملة .

وهنا يعتبر هذا النظام الماركسى : التحرر من الرجعية ، او من الدين ، ومن الاستعمار القديم والجديد — وهذا الثانى لا يتخلل فيه طبعا الاستعمار الذى يباشره الاتحاد السوفيتى الآن — أكثر ضرورة من تحقيق الكفاية والعدل فى المجتمع ، واعادة توزيع الثروة القومية التى يرفعها شعاعات له .

وهكذا ... يبدأ المجتمع الاسلامى تحت نظام الحكم الغربى بالاحساس بروح الطبقية ، وينتهى فى نظام الحكم الماركسى باعلان الحرب ضد الطبقية والصراع الطبقي ، دون أن ينجح فى ازالة الاحتقاد ، او حتى فى اضعاف الاحساس بالطبقية الذى أوجده النظام الرأسمالى .

اذ أنه يوجد احساسا بالطبقة من نوع آخر ، وبين مجموعات جديدة ، بدلا من تلك القديمة التى حاربها ويحاربها .

وهكذا ... منى المجتمع الاسلامى بالرأسمالية على عهد الاستعمار ، وبالماركسية اللينينية بعد الاستقلال . وهو بأحدهما لم يزل يدور فى تبعية الغير ، ومن الأسف لم يدرك بعد :

١ — فشل النظام الرأسمالى فى خلق المجتمع الانسانى الحر فى الغرب .

٢ — وارهاق النظام الماركسى اللينينى لانسانية المجتمع ، وحرية الفرد معا ، كما يبدو فى الشرق ، ولم يتحقق بأيهما عدل اجتماعى .

... كما لم يدرك المجتمع الاسلامى بعد من الأسف الشديد ايضا :

ان الاسلام وحده هو الكفيل باعادة المجتمع الاسلامى مجتمعا متعاوننا ، محتابا أفراداه كأكسنان المشط ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وأن الأمة التى تجتمع على أساس من الاسلام هى خير أمة أخرجت للناس .

وربما يأتى الغد القريب بادراك : أن الاسلام دين الحياة الانسانية ، ودين الطبيعة البشرية الذى لا يخلف مشاكل لو اتبع ، والذى يحل للمشاكل القائمة اذا أخذ به ...
